الحسيني وشركاه

محاسبون قانونيون ومستشارون

١٣ عمارات السعودية - ش النزهة – مدينة نصر
ت/ف: ٣٨٢٧ ٢٦٩٠ (٢)٢٠ +/ ٢٥٩٤ ٢٤١٥ (٢)٢٠ +

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

" شركة مساهمة مصرية "

القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها عن السنة المالية

المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

وتقرير مراقب الحسابات عليها

الحسيني وشركاه

محاسبون قانونيون ومستشارون

١٣ عمارات السعودية - ش النزهة – مدينة نصر
ت/ف: ٣٨٢٧ ٢٦٩٠ (٢)٢٠ +/ ٢٥٩٤ ٢٤١٥ (٢)٢٠ +

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة/ مساهمى شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

المقدمة

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات "شركة مساهمة مصرية" المتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأي على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها، وفيما عدا ما سيتم مناقشته بأساس إبداء الرأى المتحفظ، فقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

تم مراجعة القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ المعروضة بغرض المقارنة بواسطة مراقب حسابات آخر، والذى أصدر تقريره المتحفظ عليها بتاريخ ٧ مارس ٢٠٢٠ حيث لم يتم تدعيم المخصصات اللازمة للعملاء وأوراق القبض.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم المهنى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس إبداء الرأى المتحفظ

كما هو مبين تفصيلا بالايضاح رقم (١٤) من الايضاحات المتممة للقوائم المالية فانه لم يتم فحص الشركة من كافة انواع الضرائب ولم نتمكن من تحديد فروق الفحص المتوقعة ولم نتمكن من القيام باية اجراءات مراجعة بديلة، ويتعين على ادارة الشركة الحصول على شهادة بالموقف الضريبى من مصلحة الضرائب المصرية لكافة انواع الضرائب موضح بها الإلتزامات الضريبية حتى تاريخه.

ACD

الحسيني وشركاه

محاسبون قانونيون ومستشارون

١٣ عمارات السعودية - ش النزهة – مدينة نصر
ت/ف: ٣٨٢٧ ٢٦٩٠ (٢)٢٠ +/ ٢٥٩٤ ٢٤١٥ (٢)٢٠ +

الرأى المتحفظ

وفيما عدا تأثير التسويات المحتملة عما ورد بأساس إبداء الرأى المتحفظ فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة فى ١٨ مارس ٢٠٢١.

محمد هانى محمد الحسينى

س.م.م رقم ٥٦٨٠

سجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣١٦

زميل جمعية الضرائب المصرية

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

"شركة مساهمة مصرية"

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

قائمة المركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	ايضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنيه
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الأصول الثابتة (بالصافى)	٣-أ	١٧٠ ٨٢٣	١١١ ٠٧٠
أصول غير ملموسة	٣-ب	٧ ٢١١ ١٠٠	٨٣٥ ٣٩٧
مشروعات تحت التنفيذ	٤	١ ٥٦٢ ٣٣٩	٨ ٥٠٧ ٨٠٢
أصول ضريبية مؤجلة	٥	--	٣٥ ٠٨١
مجموع الأصول غير المتداولة		٨ ٩٤٤ ٢٦٢	٩ ٤٨٩ ٣٥٠
الأصول المتداولة			
عملاء وأوراق قبض	٦	٦ ٦٧٤ ٦١٩	٤ ٤٩٧ ٣٢٢
مدينون وارصدة مدينة أخرى	٧	١٢٢ ٩١٣	١٢٠ ٧٢١
نقدية بالبنوك والصندوق	٨	١٦٥ ٣٥٥	٣٦ ٩٨٨
مجموع الأصول المتداولة		٦ ٩٦٢ ٨٨٧	٤ ٦٥٥ ٠٣١
إجمالى الأصول		١٥ ٩٠٧ ١٤٩	١٤ ١٤٤ ٣٨١
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	٩	٩ ٩٢٤ ٠٢٨	٩ ٩٢٤ ٠٢٨
احتياطى قانونى		٦٠ ٨٥٧	١٩ ٠٠٠
(الخسائر) المرحلة		(٣ ٩٦٠ ٩٢٩)	(٤ ٣٣٧ ٦٣٨)
صافى ربح العام		١ ١٦٣ ٦٥٢	٤١٨ ٥٦٦
إجمالي حقوق الملكية		٧ ١٨٧ ٦٠٨	٦ ٠٢٣ ٩٥٦
الالتزامات المتداولة			
التزامات ضريبية مؤجلة		٢٦ ٥٥٠	--
دائنون وارصدة دائنة أخرى	١٠	٥٤٦ ٧٦٩	٢٨٨ ١٣٩
موردين وأوراق دفع	١١	٦٨٨ ٦١٨	٦٩٤ ٦٨٣
جارى المساهمين	١٢	٧ ٤٥٧ ٦٠٤	٧ ١٣٧ ٦٠٣
مجموع الالتزامات المتداولة		٨ ٧١٩ ٥٤١	٨ ١٢٠ ٤٢٥
مجموع الالتزامات		٨ ٧١٩ ٥٤١	٨ ١٢٠ ٤٢٥
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية		١٥ ٩٠٧ ١٤٩	١٤ ١٤٤ ٣٨١

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

المدير المالى | **العضو المنتدب** | **رئيس مجلس الادارة**

تقرير مراقب الحسابات مرفق ،،،

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

"شركة مساهمة مصرية"

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	ايضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
	رقم	جنيه	جنيه
إيرادات النشاط		٥ ٦٥٩ ٠٦٤	٤ ٠٤٢ ٨١٨
إيجارات		٣٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠
تكلفة الإيرادات		(١ ٨٦١ ٧٠٧)	(٢ ١٤٤ ٦٣١)
مجمل الربح		٤ ٠٩٧ ٣٥٧	٢ ١٩٨ ١٨٧
المصروفات التسويقية		(٥١٤ ٦٩٣)	(٤٠١ ١٤٨)
إهلاك أصول ثابتة	٣-أ	(٢١ ٥٤٨)	(٢٣ ٥٨٥)
إستهلاك اصول معنوية	٣-ب	(٥٦٩ ٧٦٠)	(٢٠٨ ٨٤٩)
المصروفات العمومية والإدارية	١٣	(١ ١٧٦ ٢٨٥)	(١ ٠٨٠ ٢٠٥)
الإنخفاض فى قيمة العملاء		(٣٥٥ ٠٠٠)	--
صافى ربح العام قبل الضرائب		١ ٤٦٠ ٠٧١	٤٨٤ ٤٠٠
ضريبة الدخل		(٢٣٤ ٧٨٩)	--
ضريبة مؤجلة		(٦١ ٦٣٠)	(٦٥ ٨٣٤)
صافى ربح العام بعد الضرائب		١ ١٦٣ ٦٥٢	٤١٨ ٥٦٦
نصيب السهم فى أرباح العام	١٥	٠,١١٧	٠,٠٤٢

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

المدير المالى | **العضو المنتدب** | **رئيس مجلس الادارة**

المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

"شركة مساهمة مصرية"

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

قائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	ايضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
	رقم	جنيه	جنيه
صافى ربح العام بعد الضرائب		١ ١٦٣ ٦٥٢	٤١٨ ٥٦٦
الدخل الشامل الآخر			
بنود الدخل الشامل الاخر		--	--
مجموع بنود الدخل الشامل الآخر		--	--
إجمالى الدخل الشامل عن العام		١ ١٦٣ ٦٥٢	٤١٨ ٥٦٦

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

المدير المالى | العضو المنتدب | رئيس مجلس الادارة

شركة المؤتمر للمرجعيات ونشر المعلومات

"شركة مساهمة مصرية"

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

قائمة التغير فى حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	رأس المال	الاحتياطى القانونى	(خسائر) مرحلة	أرباح العام	الاجمالى
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الرصيد في أول يناير ٢٠١٩	٩ ٩٢٤ ٠٢٨	١٩ ٠٠٠	(٤ ٤٢٨ ٣٨٨)	٩٠ ٧٥٠	٥ ٦٠٥ ٣٩٠
المحول للخسائر مرحلة	--	--	٩٠ ٧٥٠	(٩٠ ٧٥٠)	--
صافى ربح العام	--	--	--	٤١٨ ٥٦٦	٤١٨ ٥٦٦
الرصيد في أول يناير ٢٠٢٠	٩ ٩٢٤ ٠٢٨	١٩ ٠٠٠	(٤ ٣٣٧ ٦٣٨)	٤١٨ ٥٦٦	٦ ٠٢٣ ٩٥٦
المحول للأحتياطى القانونى	--	٤١ ٨٥٧	--	(٤١ ٨٥٧)	--
المحول للخسائر مرحلة	--	--	٣٧٦ ٧٠٩	(٣٧٦ ٧٠٩)	--
صافى ربح العام	--	--	--	١ ١٦٣ ٦٥٢	١ ١٦٣ ٦٥٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٩ ٩٢٤ ٠٢٨	٦٠ ٨٥٧	(٣ ٩٦٠ ٩٢٩)	١ ١٦٣ ٦٥٢	٧ ١٨٧ ٦٠٨

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

المدير المالى | **العضو المنتدب** | **رئيس مجلس الادارة**

شركة المؤتمر للمرجعيات ونشر المعلومات

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

" شركة مساهمة مصرية "

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنيه
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح العام قبل الضرائب		١ ٤٦٠ ٠٧١	٤٨٤ ٤٠٠
يتم تسويته بـ:			
إهلاك أصول ثابتة	٣-أ	٢١ ٥٤٨	٢٣ ٥٨٥
إستهلاك اصول معنوية	٣-ب	٥٦٩ ٧٦٠	٢٠٨ ٨٤٩
الإنخفاض فى قيمة العملاء		٣٥٥ ٠٠٠	--
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى رأس المال العامل		٢ ٤٠٦ ٣٧٩	٧١٦ ٨٣٤
التغير فى العملاء وأوراق القبض	٦	(٢ ٥٣٢ ٢٩٧)	(١ ٣٦٤ ١٥٣)
التغير فى المدينين والأرصدة المدينة الأخرى	٧	(٢ ١٩٢)	٤٠ ٥٩٨
التغير فى الدائنون والأرصدة الدائنة الأخري		٣٣٧ ٧٧٧	٦٤٩ ٢٥٢
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		٢٠٩ ٦٦٧	٤٢ ٥٣١
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	٣-أ	(٨١ ٣٠٠)	(٢٢ ٣٨٥)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة الإستثمار		(٨١ ٣٠٠)	(٢٢ ٣٨٥)
التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال العام		١٢٨ ٣٦٧	٢٠ ١٤٦
النقدية وما فى حكمها أول العام	٨	٣٦ ٩٨٨	١٦ ٨٤٢
النقدية وما فى حكمها أخر العام	٨	١٦٥ ٣٥٥	٣٦ ٩٨٨

المعاملات غير النقدية:

تم إستبعاد أثر المعاملات غير النقدية المتمثلة فى المبالغ المحمولة من مشروعات تحت التنفيذ إلى الأصول غير الملموسة بمبلغ ٦ ٩٤٥ ٤٦٣

* الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية وتقرأ معها.

المدير المالى | **العضو المنتدب** | **رئيس مجلس الادارة**

شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات

" شركة مساهمة مصرية "

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١. **نبذة عن الشركة**

تأسست شركة المؤشر للبرمجيات ونشر المعلومات " شركة مساهمة مصريه " وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنه ١٩٩٧ ولائحته التنفيذية وقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بغرض تصميم وإنتاج وتطوير البرمجيات وأنظمة الحاسبات الآليه وتطبيقاتها بمختلف أنواعها وتشغيلها والتدريب عليها وإنتاج المحتوى بصورة مختلفه من صوت وصوره وبيانات وتقديم خدمات المضافه والإنترنت وعلى الشركه الحصول على التراخيص اللازمه لمباشرة نشاطها .

مقر الشركة فى ١ ش أحمد كامل – المعادى – القاهرة.

تم تشكيل لجنه لتقييم أصول وخصوم الشركه بغرض تغيير الشكل القانونى من شركه توصيه بسيطه الى شركه مساهمه مصريه وقد انتهت اللجنه فى تقريرها الى أن صافى حقوق الملكيه لشركة الاوائل للبرمجيات (محمد على باز وشركاه) فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ والمعتمد من الهيئه بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٠٨ هو ٠٠٠ ٠٧٣ ٧ جنيه واتخاذ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ أساسا للتقييم وفقا للقيمة الدفتريه فى ذلك التاريخ .

ويبلغ راس المال المرخص به سبعون مليون جنيه والمصدر ٠٠٠ ٠٧٣ ٧ جنيه موزع على عدد ٠٠٠ ٠٧٣ ٧ سهم بقيمه اسميه للسهم واحد جنيه والمدفوع بالكامل فى صورة حصص عينيه وذلك طبقا لقرار رئيس الهيئة العامه للإستثمار رقم ٢/١١٦ لسنة ٢٠٠٩ وتم التاشير بمكتب سجل تجاري الإستثمار تحت رقم ١٥٣٦٩١ بتاريخ ٢٨ ابريل ٢٠٠٩ وبتاريخ ١٤ أبريل ٢٠١٣ تم زيادة راس المال المصدر والمدفوع ليصبح ٠٢٨ ٩٢٤ ٩ جنيه " فقط تسعة مليون وتسعمائه واربعة وعشرون الف وثمانيه وعشرون جنيها مصريا لا غير "موزعة على ٠٢٨ ٩٢٤ ٩ سهم .

السنة المالية

تبدأ السنة المالية فى أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل عام، وإستثناءاً من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للشركة اعتباراً من تاريخ القيد بالسجل التجارى و حتى ٣١ ديسمبر من السنة التالية.

إصدار القوائم المالية

تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية من مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢١.

٢. **السياسات المحاسبية المتبعة**

أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التى لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصرى أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

صدر قرار وزير الإستثمار والتعاون الدولى رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بإصدار بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديل وإلغاء بعض معايير المحاسبة المصرية القائمة، على أن يتم تطبيق تلك المعايير للفترات المالية التى تبدأ فى أول يناير ٢٠٢٠، وتقوم الشركة حالياً بدراسة تأثير تطبيق تلك المعايير على القوائم المالية للشركة وفيما يلى بيان تلك المعايير:

معايير تم إستبدالها:

معيار المحاسبة المصرى رقم (١) "عرض القوائم المالية"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤) " قائمة التدفقات النقدية"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥) "الأدوات المالية– العرض"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) "الأدوات المالية – الإعتراف والقياس"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٤) " الإستثمار العقاري"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٨) "مزايا العاملين"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٠) "الأدوات المالية– الإفصاحات"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة".

معايير تم تعديلها

معيار المحاسب المصرى رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة"، معيار المحاسبة المصرى رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة"، معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) "الإستثمارات فى شركات شقيقة"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) "نصيب السهم فى الأرباح"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) "إضمحلال قيمة الأصول"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص فى المنشآت الأخرى".

معايير تم إلغاؤها

معيار المحاسبة المصرى رقم (٨) "عقود الإنشاء"، معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) "الإيراد"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".

معايير جديدة

معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) "الأدوات المالية"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) "الإيراد عن العقود مع العملاء"، معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) "عقود التأجير"، كما يضاف تفسير محاسبى مصرى رقم (١) "ترتيبات امتيازات الخدمات العامة".

وتتلخص أهم تعديلات في الثلاث معايير الجديدة والتى سيتم العمل بها للفترات المالية التى تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٢٠ فيما يلي:

١. **معيار المحاسبة رقم (٤٧) "الأدوات المالية"**

يتم العمل بهذا المعيار للفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين معاً فى نفس التوقيت.

يتضمن المعيار فئات تصنيف وطريقة قياس جديدة للأصول المالية تعكس نموذج الأعمال كى يتم إدارة الأصول من خلاله وخصائص تدفقاته النقدية.

يستبدل معيار المحاسبة المصرى (٤٧) نموذج "الخسارة المتكبدة" فى معيار المحاسبة المصرى (٢٦) بنموذج "الخسارة المستقبلية المتوقعة".

٢. **معيار المحاسبة رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"**

يتم العمل بهذا المعيار للفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين معاً فى نفس التوقيت.

يضع هذا المعيار إطار مفاهيم شامل بتحديد مبلغ وتوقيت الإعتراف بالإيراد ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) "الإيراد" ومعيار المحاسبة المصرى رقم (٨) "عقود الإنشاءات"

٣. **معيار المحاسبة رقم (٤٩) "عقود التأجير"**

يتم العمل بهذا المعيار للفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، ويتم تطبيقه مع معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" فى نفس التوقيت.

معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) يقدم للمستأجرين نموذج وحيد للمحاسبة عن عقود الإيجار. يقوم المستأجر بالإعتراف بالأصل المتعلق بحق الإستخدام الذى يمثل حقه فى استخدام الأصل ذو الصلة بالإضافة إلى التزام الإيجار الذي يمثل التزامه بسداد دفعات الإيجار. توجد إعفاءات اختيارية لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للأصول ذات القيمة المنخفضة.

يحل معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٩) محل معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى".

والجدول التالى يوضح ملخص لأهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصرى جديد رقم (٤٧)	١- يحل معيار المحاسبة المصرى الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة فى معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) " الأدوات المالية: الإعتراف والقياس"، وبالتالى تم تعديل وإعادة إصدار معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التى تناولها معيار رقم (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار رقم (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لإختيار المنشأة. ٢- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها- لاحقاً- إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقا لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدى التعاقدي للأصل المالى. ٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الإضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة والذى يتطلب قياس الإضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر منذ لحظة الإعتراف الأولى لتلك بغض النظر عن وجود مؤشر لحدث الخسارة. ٤- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلاً من المعايير التالية: - معيار المحاسبة المصرى رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩. - معيار المحاسبة المصرى رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية". - معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض". - معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الإعتراف والقياس". - معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٠) "الأدوات المالية : الإفصاحات"	يسرى المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"	١- يحل معيار المحاسبة المصرى الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها: - معيار المحاسبة المصرى رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. - معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥. ٢- تم استخدام نموذج السيطرة للإعتراف بالإيراد بدلاً من نموذج المنافع والمخاطر. ٣- يتم الإعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الإعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. ٤- يتطلب المعيار أن يتوافر للعقد مضمون تجارى لكي يتم الإعتراف بالإيراد. ٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.	يسرى المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.
معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) "نصيب السهم فى الأرباح"	تم تعديل نطاق تطبيق المعيار ليصبح ملزم على القوائم المالية المستقلة أو المجمعة أو المنفردة المصدرة لجميع المنشأت.	يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.
معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٤)	-	تم إلغاء استخدام خيار

"الإستثمار العقاري".		نموذج القيمة العادلة لجيمع المنشات عند القياس اللاحق لإستثماراتها العقارية والإلتزام فقط بنموذج التكلفة، مع إلزام صناديق الإستثمار العقاري فقط بإستخدام نموذج القمية العادلة عند القياس اللاحق لجميع أصولها العقارية
معيار محاسبة مصرى جديد (٤٩) " عقود التأجير"	١- يحل معيار المحاسبة المصرى الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه. ٢- يقدم المعيار نموذج محاسبى واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالإعتراف بحق إنتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ فى الإعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلى أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٤- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الإعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالى وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوى لصافى الإستثمار في عقد التأجير. ٥- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الإعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم أخر .	يسرى المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت بالإستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسرى المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التى كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ – وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التى تنشأ فى ظل وتخصع لقانون تنظيم نشاطى التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوى التى تم فيها إلغاء قانون رقم ٩٥ لسنة

		١٩٩٥ وصدور قانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.
معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (٣٨) "مزايا العاملين"	تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليص وتسوية نام مزايا العاملين.	يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل علي الفترات المالية التى تبدأ في أو بعد ١يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر.
معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة"	تم إضافة بعض الفقرات الخاصة بإستثناء المنشأت الإستثمارية من التجميع وقد ترتب على هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشأت الإستثمارية وفيما يلي المعايير التى تم تعديلها: - معيار المحاسبة المصرى رقم (١٥) " الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة". - معيار المحاسبة المصرى رقم (١٧) " القوائم المالية المستقلة". - معيار المحاسبة المصرى رقم (١٨) " الإستثمارات في شركات شقيقة". - معيار المخحاسبة المصرى رقم (٢٤) "ضرائب الدخل". - معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٩) "تجميع الأعمال". - معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) " القوائم المالية الدورية". معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص فى المنشأت الأخرى".	يسري المعيار رقم (٤٢) المعدل على الفترات المالية التى تبدأ فى أو بعد أول يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر. كما يتم تطبيق الفقرات الجديدة أو المعدلة بالنسبة للمعايير التى تم تعديلها بموضوع المنشآت الإستثمارية فى تاريخ سريان معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" المعدل ٢٠١٩.
معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"	يتطلب من المنشأة تقديم الإفصاحات التى تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات فى الإلتزامات التى تنشأ من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك كلاً من التغيرات الناشئة من تدفقات نقدية أو تغيرات غير نقدية.	يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التى تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٢٠.

بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ والذى قرر أن تستبدل عبارة أول يناير ٢٠٢١ بدلا من عبارة أول يناير ٢٠٢٠ أينما وردت بمعايير المحاسبة المصرية أرقام (٤٧) ، (٤٨) ، (٤٩) الواردة بملحق قرار وزير الإستثمار والتعاون الدولى رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩.

وفيما يلي أهم السياسات المحاسبية المطبقة:-

أ. <u>ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية</u>

يتم عرض القوائم المالية للشركة بعملة البيئة الإقتصادية الأساسية التى تحكم معاملات الشركة (عملة التعامل).
لغرض إعداد القوائم المالية يتم عرض نتائج الأعمال والمركز المالى الخاص بالشركة بالجنيه، الذى يمثل عملة التعامل الخاصة بالشركة وعملة العرض فيما يتعلق بالقوائم المالية.
وعند إعداد القوائم المالية للشركة يتم إثبات المعاملات التى تتم بعملات بخلاف عملة التعامل (العملات الأجنبية) وفقاً لأسعار الصرف السارية وقت إتمام التعامل على أن يعاد ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية فى تاريخ الميزانية وفقاً لأسعار الصرف السائدة فى ذلك التاريخ.

ويتم تحديد القيمة الإستخدامية بإتباع طريقة الخصم لمبالغ التدفقات النقدية المتوقع تدفقها نتيجة لإستخدام هذا الأصل أو الوحدة المولدة للنقد وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات. وذلك بإستخدام معدلات الخصم قبل الضرائب التى تعكس تقديرات السوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة المتعلقة بهذا الأصل حيث أن تقديرات التدفقات المالية المستقبلية لم يتم تعديلها.

إذا تم تحديد أن القيمة الإسترادادية لأصل من الأصول (أو الوحدة المولدة للنقد) تقل عن صافى القيمة الدفترية لتلك الأصول، يتم تخفيض صافى القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى القيمة الإسترادادية ويتم إثبات الخسائر الناتجة على النقص فى قيمة تلك الأصول فوراً كمصروف بقائمة الدخل إلا إذا كانت قيمة تلك الأصول مسجلة على أساس إعادة تقييم تلك الأصول، وفى هذه الحالة يتم إدراج مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص فى قيمة تلك الأصول كنقص فى نتيجة إعادة التقييم.

إذا تم إلغاء قيمة الخسارة الناتجة عن إعادة تقييم فى فترات لاحقة، يتم زيادة صافى القيمة الدفترية لهذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) إلى حدود القيمة التقديرية المعاد النظر فيها، إلى الحد الذى لا تتعدى فيه صافى القيمة الدفترية قبل تخفيض قيمة الأصل بأية خسائر ناتجة عن نقص قيمة هذا الأصل (أو الوحدة المولدة للنقد) فى سنوات سابقة، ويتم الإعتراف بمابغ إلغاء خسائر النقص فى قيمة الأصل فى قائمة الدخل كربح، إلا إذا كانت الأصول المتعلقة مسجلة بقيمة معاد تقييمها، ففى هذه الحالة يتم معالجة هذا الإلغاء كزيادة نتيجة إعادة التقييم.

هـ. **المخصصات**

يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الشركة إلتزام حالى (قانونى أو حكمى) نتيجة لحدث سابق، يكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج الشركة لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. وتمثل القيمة التى يتم الإعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالى فى تاريخ الميزانية إذا ما أخذ فى الإعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام.

وعندما يتم قياس مخصص بإستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالى فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات وعندما يكون من المتوقع إعادة تحميل بعض أو كل النفقات اللازمة لتسوية مخصص لطرف أخر، يتم الإعتراف بالإسترداد عندما يكون من المؤكد أن الإسترداد سوف يتم إذا قامت الشركة بتسوية الإلتزام ويعامل الإسترداد كأصل منفصل، ويجب ألا تزيد القيمة التى يتم الإعتراف بها للإسترداد عن قيمة المخصص وتقوم الشركة بفحص المخصصات فى تاريخ إعداد كل ميزانية ويتم تسويتها لتعكس أفضل تقدير حال لها.

و. **الأصول المالية**

يتم الإعتراف بالإستثمارات وإستبعادها من الدفاتر طبقاً لتاريخ المعاملة حين يخضع شراء أو بيع الإستثمار لشروط تعاقدية تتطلب تسليم الإستثمارات فى إطار زمنى محدد طبقاً للسوق، و يتم الإعتراف الأولى بتلك الإستثمارات بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة فيما عدا الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يتم الإعتراف بها بالقيمة العادلة.

وقد تم تصنيف الأصول المالية فى الميزانية كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إستثمارات مالية متاحة للبيع وعملاء وأرصدة مدينة أخرى وقد اعتمد ذلك التصنيف على طبيعة الأصول المالية والغرض من إقتنائها فى تاريخ الإعتراف الأولى.

طريقة الفائدة الفعالة

تستخدم طريقة الفائدة الفعالة لحساب التكلفة المستهلكة للأصول المالية وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذى يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية (تتضمن كافة الأتعاب والمدفوعات أو المقبوضات من أطراف العقد والتى تعتبر جزء من معدل الفائدة الفعلى كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أخرى) على مدار العمر المقدر للأصول المالية أو أى فترة مناسبة أقل.

ويتم الإعتراف بالعائد على كافة أدوات الدين على أساس الفائدة الفعالة فيما عدا ما تم تبويبة منها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ز. **الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر**

يتم تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عندما يكون إقتنائها بغرض المتاجرة أو بسبب تطبيق لسياسة القيمة العادلة فى إثبات تلك الإستثمارات من خلال الأرباح والخسائر. يتم تصنيف الأصول المالية بغرض المتاجرة إذا :

- تم إقتناؤها مبدئياً بغرض البيع فى المستقبل القريب.
- كانت تمثل جزء من محفظة محددة للأدوات المالية والتى تديرها الشركة معاً وتتسم بتحقيق أرباح قصيرة الأجل.
- تمثل مشتقات مالية أقتنتها الشركة لغير أغراض التغطية.

- يتم تصنيف الأصول المالية الأخرى بخلاف الأصول التى يكون إقتناؤها بغرض المتاجرة فى الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فى الإعتراف الأولى إذا كان هذا التخصيص يلغى أو يقلل من عدم التوافق الذى سينتج نتيجة قياس الأصول والإلتزامات أو الإعتراف بأرباح أو خسائر نتيجة إستخدام أسس أخرى أو مجموعة الأصول المالية، أو الإلتزامات المالية على حد سواء كجزء من الأصول والإلتزامات المالية للشركة أو كلاهما ويتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر، أو إستراتيجية الإستثمار الخاصة بالشركة ويتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وعلى أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير فى القيمة العادلة مباشرة بالأرباح والخسائر.

ح. **إستثمارات مالية متاحة للبيع**

يتم قياس الإستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة ويتم إدراج التغير فى القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية مباشرة ضمن احتياطى تقييم إستثمارات فيما عدا خسائر الإضمحلال فى قيمة الإستثمار يتم حساب الفائدة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة وأرباح وخسائر فروق أسعار الصرف للأصول المالية يتم إدراجها مباشرة بالأرباح والخسائر، إما الإستثمارات فى أدوات حقوق الملكية الغير مقيدة ببورصة الأوراق المالية التى ليس لها سعر تداول فى البورصة فى سوق نشط ولا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يعتمد عليها ويتم إثباتها بالتكلفة ويتم تقييم مدى وجود مؤشرات للإضمحلال فى تاريخ الميزانية.

توزيعات الإستثمارات المالية المتاحة للبيع يتم الإعتراف بها كأرباح أو خسائر بقائمة الدخل وذلك حينما ينشأ الحق للشركة فى إستلام توزيعات أرباح الشركات المستثمر فيها.

القيم العادلة للأصول المالية للإستثمارات المتاحة للبيع بالعملات الأجنبية تحدد قيمتها بالعملة الأجنبية ويتم ترجمتها بواسطة أسعار الصرف السائدة فى تاريخ الميزانية.

ط. **قروض وعملاء**

يتم القياس المبدئى لأرصدة العملاء والحسابات المدينة الأخرى بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق بالقيمة المستهلكة بإستخدام معدل الفائدة الفعلى مخصوماً منها خسائر الإضمحلال.

يتم إثبات إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية فيما عدا أرصدة العملاء قصيرة الأجل وكون قيمة الفائدة غير مؤثرة.

ي. **الإضمحلال فى قيمة الأصول المالية**

تقوم الشركة فى تاريخ كل ميزانية بتحديد ما إذا كانت هناك مؤشرات على احتمال حدوث إضمحلال فى قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تتعرض قيمة الأصول المالية للإضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعى على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للإستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ فى تاريخ لاحق للإعتراف الأولى بهذا الأصل المالى.

بالنسبة للأسهم غير المسجلة ببورصة الأوراق المالية التى تم تبويبها كإستثمارات مالية متاحة للبيع فإن الإنخفاض الحاد فى القيمة العادلة لتلك الأسهم عن التكلفة يعتبر دليلاً موضوعياً على الإضمحلال.

بالنسبة لبعض الأصول المالية مثل العملاء والأصول الأخرى التى لا يتم تقييمها للإضمحلال بشكل فردى يتم فى الفترات اللاحقة تقييمها على أساس إمكانية استردادها.

يتم تقدير خسارة الإضمحلال فى قيمة أصل مالى تم قياسة بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيم الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلى لهذا الأصل المالى.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الإضمحلال فإذا كان قد سبق الإعتراف بخسائر إضمحلال فى قيمة الأصول المالية بخلاف أدوات حقوق الملكية المصنفة كإستثمارات مالية متاحة للبيع، ثم انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الإنخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الإعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الإضمحلال بالأرباح والخسائر وإلى الحد الذى لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للإستثمار فى تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التى كان يمكن أن تصل إليها قيمة الإستثمار لو لم تكن خسائر الإضمحلال قد سبق الإعتراف بَها.

أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كإستثمارات مالية متاحة للبيع والتى سبق الإعتراف بخسائر الإضمحلال فى قيمتها من خلال الأرباح والخسائر فلا يتم رد الإنخفاض اللاحق فى قيمتها بقائمة الدخل وإنما يتم الإعتراف بأى زيادة لاحقة فى القيمة العادلة لتلك الإستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

ك. **إستبعاد أصل مالى من الدفاتر**

تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالى من الدفاتر فقط عندما تنتهى فترة سريان الحق التعاقدى فى الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالى أو القيام بتحويل الأصل المالى وكذلك مخاطر ومنافع الملكية بصورة جوهرية إلى منشأة أخرى.

فى حالة عدم قيام الشركة بعدم تحويل أو الإحتفاظ بشكل جوهرى بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالى وما إذا كانت المنشأة استمرت فى الإحتفاظ بالسيطرة على الأصل المالى المحول فعلى الشركة الإعتراف بحقها فى الأصل المحول وكذلك الإلتزام المرتبط به فى حدود المبالغ التى من المحتمل سدادها.

إذا احتفظت الشركة بشكل جوهرى بكامل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالى المحول فعلى المنشأة أن تستمر فى الإعتراف بالأصل المالى مع الإعتراف بالقيمة المستلمة كإلتزام مالى.

ل. **الإلتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية المصدرة بمعرفة الشركة**

تبويب الدين أو حقوق الملكية

يتم تصنيف الأدوات المالية كدين أو حقوق ملكية طبقاً لجوهر تعاقدات الشركة.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية تتمثل فى أى تعاقد يعطى الحق فى أصول مالية لأحد المنشآت بعد خصم كل ما عليها من إلتزامات.

يتم تسجيل أدوات حقوق ملكية التى تصدرها الشركة بقيمة المبالغ المحصلة مخصوماً منها تكاليف الأصدار المباشرة.

الإلتزامات المالية

الإلتزامات المالية مصنفة كإلتزامات مالية أخرى:

الإلتزامات المالية الأخرى

الإلتزامات المالية الأخرى تتضمن القروض والسندات ويتم قياسها عند الإعتراف الأولى بالقيمة العادلة (القيمة التى تم استلامها) بعد خصم تكلفة العمليات ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعال وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها على أساس العائد الفعلى.

الإلتزامات الناتجة من عقود شراء آجلة – أسهم تصنف كإلتزامات مالية (كإلتزام آجل لشراء أسهم) وتسجل بالقيمة العادلة المقاسة على أساس خصم مدفوعات نقدية مستقبليه للمساهمين وفى فترات لاحقة تقاس العقود الآجلة للشراء بالتكلفة مستهلكة محسوبة على أساس معدل الفائدة الفعالة وتحمل مصاريف الفائدة بالفرق بين القيمة الحالية وقيمة العقود الآجلة لشراء الأسهم.

الدائنين وأوراق الدفع غير المدرة للفوائد وتاريخ إستحقاقها لا يتجاوز سنة مالية يتم تسجيلها كإلتزامات مالية بقيمتها الأسمية.

الإلتزامات المالية طويلة الأجل الناشئة من إقتناء الأصول الثابتة أو المخزون يتم تسجيلها مبدئياً بقيمتها العادلة فى تاريخ الإقتناء باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

يتم إستهلاك خصم القيمة الأسمية (وهى القيمة التى سوف يتم سدادها عند تسوية الإلتزامات بشروط شراء مؤجلة) على فترة الإئتمان و يتم تحميل الإستهلاك كمصروفات تمويلية باستخدام معدل الفائدة الفعلية.

إن طريقة معدل الفائدة الفعالة هو أسلوب لإحتساب التكلفة المستهلكة للإلتزامات المالية و تحميل مصاريف الفائدة على الفترات المتعلقة بها.

معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذى يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية على مدار العمر المقدر للإلتزامات المالية أو أى فترة مناسبة أقل.

عدم الإعتراف بالإلتزامات المالية

تستبعد الشركة الإلتزام المالى فقط عندما ينتهى إما بالتخلص منه أو بإلغائه أو إنتهاء مدته.

م. **التقديرات المحاسبية الهامة ومصادر تقديرات عدم التأكد**

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للشركة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وإفتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات التى لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

إن هذه التقديرات وما يصاحبها من إفتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة و بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة فى تحديد تلك الإفتراضات بصفة مستمرة.

ويتم الإعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير فى التقديرات المحاسبية فى السنة التى تم فيها ذلك التغيير فى حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك السنة فقط بينما يتم الإعتراف بتلك التسويات خلال الفترة التى تم بها التغيير والفترات

المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على السنة الحالية والفترات المستقبلية وبصفة خاصة المعلومات والتقديرات المرتبطة بالحكم الشخصى وعدم التأكد فى تطبيق السياسات المحاسبية ذات التأثير الهام على قيم الأصول والإلتزامات المدرجة بالقوائم المالية.

ن. **مشروعات تحت التنفيذ**

يتم قيد المبالغ التى يتم انفاقها على إنشاء أو شراء أو إقتناء الأصول الثابتة ضمن بند مشروعات تحت التنفيذ بالميزانية وعندما يصبح الأصل الثابت مؤهلا للإستخدام يتم إضافة قيمته على حساب الأصول الثابتة على أن يبدأ إهلاك تكلفة الأصل اعتباراً من ذلك التاريخ. يتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ فى تاريخ الميزانية بالتكلفة ناقص الإضمحلال فى القيمة فى حالة حدوث إنخفاض فى قيمة المشروعات.

س. **العملاء والمدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً**

يتم إدراج العملاء والمدينون والمصروفات المدفوعة مقدماً بالقوائم المالية بالقيمة الأسمية ويتم تخفيض القيمة الاسمية عند القياس اللاحق بخسائر الاضمحلال فى القيمة ولايتم تخفيضها عند القياس الاولي.

ع. **النقدية وما فى حكمها**

تتضمن النقدية وما فى حكمها بقائمة التدفقات النقدية رصيد النقدية بالصندوق والبنوك والودائع بالبنوك التى لا تزيد اجالها عن ثلاثه اشهر هذا بخلاف رصيد الإستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة التى يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة.

ف. **الموردون والدائنون والمصروفات المستحقة**

يتم إثبات أرصدة الموردون والدائنون والمصروفات المستحقة والتى لا تتضمن فوائد بالقيمة الأسمية، كما يتم الإعتراف بالإلتزامات (المستحقات) التى لا تتضمن فوائد بالقيمة المتوقع سدادها وذلك مقابل البضائع التى تم استلامها أو الخدمات التى تم الإستفادة منها.

ص. **توزيعات الأرباح**

يتم تسجيل توزيعات الأرباح كإلتزامات فى الفترة المالية التى يتم فيها الإعلان عنها.

ق. **تحقيق الإيراد**

يتم الإعتراف بالإيرادات عندما يمكن تقدير نتائج الخدمات بدقة كافية إلى المدى الذى تم تنفيذه من هذه الخدمات حتى تاريخ المركز المالى، ويمكن تقدير نتائج تنفيذ الخدمات بدقة فى حالة امكانية قياس الإيراد بدقة مع التوقع بشكل كبير لتدفق منافع اقتصادية، وكذا امكانية القياس الدقيق لكل من درجة اتمام الخدمات بالإضافة إلى التكاليف التى تم تكبدها وكذلك اللازمة لاتمام الخدمة، ويتم تحديد مستوى اتمام الخدمة عن طريق حصر الخدمات المنفذة.

يتم الإعتراف بالإيراد من دخل فوائد الودائع على أساس نسبة زمنية مع الأخذ فى الإعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.

ر. **المصروفات**

يتم الإعتراف بجميع المصروفات وتحميلها على قائمة الدخل وفقا لاساس الاستحقاق.

ش. **تكلفة الاقتراض**

يتم إثبات تكلفة الإقتراض أو التسهيلات كمصروف وفقاً لأساس الإستحقاق، أما بالنسبة لتكاليف الإقتراض والمتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أصول ثابتة تكون مؤهلة للرسملة فيتم رسملتها على الأصول المتعلقة بها حتى تاريخ إعداد هذه الأصول للإستخدام، هذا ويتم التوقف عن الرسملة عندما يتم الإنتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد الأصول الثابتة المؤهلة للإستخدام فى الغرض الذى أنشأت من أجله.

هذا ويتم الإعتراف بالقروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة المعاملة، وبعد الإعتراف المبدئى يتم إدراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة مع إدراج أى فروق بين التكلفة والقيمة الإستردادية فى قائمة الدخل خلال فترة الإقتراض على أساس سعر الفائدة الفعلى.

ت. **الضريبة الدخلية والمؤجلة**

يتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة الخاصة بالفروق المؤقتة الناتجة عن إختلاف بين القيم الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والإلتزامات طبقاً للقواعد الضريبية ، ويتم المحاسبة عنها بطريقة إلتزامات الميزانية.

يتم الإعتراف بوجه عام بالإلتزام الضريبى المؤجل فيما يتعلق بكافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، كما يتم الإعتراف بوجه عام بالأصل الضريبى المؤجل لكل الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم إلى المدى الذى يتوقع أن يكون فيه الربح الضريبى كاف لمقابلة الفرق المؤقت القابل للخصم، ولا يتم الإعتراف بالأصل والإلتزام الضريبى إذا نشأ الفرق المؤقت عن الإعتراف الأولى للشهرة أو من الإعتراف الأولى بالأصل والإلتزام للعملية التى (لا تكون لتجميع الأعمال) ولا تؤثر على صافى الربح المحاسبى ولا الربح الضريبى.

يتم الإعتراف بالإلتزام الضريبى المؤجل فيما يتعلق بكافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة والمرتبطة بالإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة والحصص فى المشروعات المشتركة، فيما عدا الحالات التى تكون الشركة قادرة أن تتحكم فى توقيت عكس الفروق المؤقتة، وأن يكون من المرجح أن الفروق المؤقتة لن تعكس فى المستقبل القريب.
يتم الإعتراف بالأصل الضريبى المؤجل فيما يتعلق بكافة الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم والمرتبطة بالإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة والحصص فى المشروعات المشتركة، إلى المدى الذى يكون من المرجح فيه أن الفروق المؤقتة سوف تعكس (أى تصبح مقبولة ضريبياً كخصومات).
فى المستقبل المنظور وأن الربح الضريبى سوف يكون متاحاً مستقبلاً لمقابلة الفروق المؤقتة عندما تنعكس فى المستقبل القريب.
ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة فى تاريخ كل ميزانية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبى المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبى المستقبلى بإستيعاب الأصل الضريبى المؤجل أو جزء منه.
يتم قياس الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع أن تكون مطبقة فى الفترة التى يتحقق خلالها الوفر الضريبى أو تسدد خلالها الضرائب إسترشاداً بأسعار الضرائب (قوانين الضرائب) التى صدرت حتى تاريخ إعداد الميزانية أو فى سبيلها أن تصدر.
تعكس عملية قياس الإلتزامات والأصول الضريبية المؤجلة الآثار الضريبية التى يتوقع أن تحدث مستقبلاً على أساس توقعات الشركة فى تاريخ الميزانية بطريقة إسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها وإلتزاماتها.
يتم إجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة فقط إذا كان هناك حق قانونى فى إجراء المقاصة بين الأصل الضريبى المتداول مع الإلتزام الضريبى المتداول وعندما تكون الأصول الضريبية المؤجلة المتصلة بضرائب الدخل المفروضة بواسطة نفس الإدارة الضريبية على نفس المنشأة الخاضعة للضريبة وتنوى الشركة تسوية الإلتزامات والأصول الضريبية الجارية على أساس الصافى.

ث. **المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة**

تتم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة بشروط معادلة لتلك السائدة فى المعاملات الحرة وخلال السنة لا توجد معاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

خ. **الاحتياطى القانونى**

طبقاً للمادة رقم ٤٠ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والمادتين رقمى ١٩١،١٩٢ من اللائحة التنفذية وكذلك النظام الأساسى للشركة فإنه يتم تحويل ١٠ % من صافى الأرباح السنوية للإحتياطى القانونى، ويجوز للشركة أن تتوقف عن هذا التحويل السنوى عندما يبلغ الإحتياطى القانونى ٥٠ % من رأس المال المصدر ومتى نقص الإحتياطى عن هذا الحد تعين العودة إلى الإقتطاع ، ومتى نقص الاحتياطى عن هذا الحد تعين العودة إلى الاقتطاع مرة أخرى.

ذ. **نصيب السهم فى الأرباح**

يتمثل نصيب السهم فى الأرباح فى قيمة نصيب كل سهم من الأسهم العادية للشركة فى صافى الأرباح الناتجة عن الأنشطة العادية والمستمرة بعد إستبعاد نصيب العاملين وحصة مجلس الإدارة وذلك على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة المالية.

ض. **قائمة التدفقات النقدية**

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة الموضحة بمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤).

غ. **مزايا العاملين**

تقوم الشركة بسداد اشتراكاتها إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على أساس إلزامى ، ولا يوجد على الشركة أى إلتزامات أخرى بمجرد سدادها لإلتزاماتها، ويعترف بالإشتراكات الإعتيادية كتكلفة دورية فى سنة استحقاقها وتدرج ضمن تكلفة العمالة.

٣- الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة

٣ أ- الأصول الثابتة (بالصافى)

	أجهزة كمبيوتر	أثاث ولوازم	أجهزة المحمول والسنترال	أجهزة كهربائية	تجهيزات انترنت isp	الإجمالى
تكلفة الأصل فى أول يناير ٢٠٢٠	٤١٧ ٤٠٧	١٥٠ ٨١٤	١٠٦ ٥٩٢	٦٨ ٠٣٥	٥٣ ٣٨٠	٧٩٦ ٢٢٨
إضافات خلال العام	٧٣ ٨٠٠	٧ ٥٠٠	--	--	--	٨١ ٣٠٠
تكلفة الاصل فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٤٩١ ٢٠٧	١٥٨ ٣١٤	١٠٦ ٥٩٢	٦٨ ٠٣٥	٥٣ ٣٨٠	٨٧٧ ٥٢٨
مجمع الإهلاك فى أول يناير ٢٠٢٠	(٣٩٦ ٧٩٢)	(٨٩ ٩٨٨)	(١٠٦ ٠٣٠)	(٦٢ ٢٣٧)	(٣٠ ١١٠)	(٦٨٥ ١٥٧)
إهلاك العام	(١٠ ١٩٠)	(٦ ٥٢٠)	(١٨٧)	(١ ١٦٠)	(٣ ٤٩١)	(٢١ ٥٤٨)
مجمع الإهلاك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	(٤٠٦ ٩٨٢)	(٩٦ ٥٠٨)	(١٠٦ ٢١٧)	(٦٣ ٣٩٧)	(٣٣ ٦٠١)	(٧٠٦ ٧٠٥)
صافى تكلفة الأصول فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٨٤ ٢٢٥	٦١ ٨٠٦	٣٧٥	٤ ٦٣٨	١٩ ٧٨٠	١٧٠ ٨٢٣
صافى تكلفة الأصول فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢٠ ٦١٥	٦٠ ٨٢٥	٥٦٢	٥ ٧٩٨	٢٣ ٢٧٠	١١١ ٠٧٠

٣ب- الأصول غير الملموسة (بالصافى)

	البرامج التامة	رخصة انترنت	سوفت وير	الإجمالى
تكلفة الأصل فى أول يناير ٢٠٢٠	٣ ٠٣٩ ١٨٠	٢ ٨٠٠ ٠٠٠	١٨ ١٤٣	٥ ٨٥٧ ٣٢٣
إضافات خلال العام	٦ ٩٤٥ ٤٦٣	--	--	٦ ٩٤٥ ٤٦٣
تكلفة الاصل فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٩ ٩٨٤ ٦٤٣	٢ ٨٠٠ ٠٠٠	١٨ ١٤٣	١٢ ٨٠٢ ٧٨٦
مجمع الإهلاك فى أول يناير ٢٠٢٠	(٢ ٢٠٣ ٧٨٥)	(٢ ٧٩٩ ٩٩٩)	(١٨ ١٤٢)	(٥ ٠٢١ ٩٢٦)
إستهلاك العام	(٥٦٩ ٧٦٠)	--	--	(٥٦٩ ٧٦٠)
مجمع الإهلاك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	(٢ ٧٧٣ ٥٤٥)	(٢ ٧٩٩ ٩٩٩)	(١٨ ١٤٢)	(٥ ٥٩١ ٦٨٦)
صافى تكلفة الأصول فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٧ ٢١١ ٠٩٨	١	١	٧ ٢١١ ١٠٠
صافى تكلفة الأصول فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٨٣٥ ٣٩٥	١	١	٨٣٥ ٣٩٧

٤. **مشروعات تحت التنفيذ**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
	جنيه	جنيه
المتخصص الجديد	--	٨٨٣ ٩١٨
برنامج Temblat Web	--	١ ١١٤ ١٣٧
برنامج المؤشر	١ ٥٦٢ ٣٣٩	٦ ٥٠٩ ٧٤٧
الإجمالى	١ ٥٦٢ ٣٣٩	٨ ٥٠٧ ٨٠٢

٥. **الضريبة المؤجلة**

الضريبة المؤجلة هى الضريبة الناشئة عن وجود بعض الفروق المؤقتة الناتجة عن إختلاف الفترة الزمنية التى يتم فيها الإعتراف بقيمة الاصول والإلتزامات بين كل من القواعد الضريبية المعمول بها وبين الأسس المحاسبية التى يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لها هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءاً على الطريقة المستخدمة والتى تم بها تحقق أو تسوية القيمة الحالية لتلك الاصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة المستخدمة والسارية فى تاريخ إعداد قائمة المركز المالى وتتمثل فيما يلى : -

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
	جنيه	جنيه
الضريبة المؤجلة أول العام – أصول ضريبة	٣٥ ٠٨١	١٠٠ ٩١٦
(الاهلاك المحاسبى – الاهلاك الضريبى) * ٢٢,٥%		
(٥٩١٣٠٨ – ٨٦٥٢٢١)* ٢٢,٥%	(٦١ ٦٣٠)	(٦٥ ٨٣٥)
الضريبة المؤجلة أخر العام (إلتزام) / أصل	(٢٦ ٥٤٩)	٣٥ ٠٨١

٦. **العملاء وأوراق القبض**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
	جنيه	جنيه
العملاء	٦ ٩٧٩ ٦١٩	٤ ٤٤٧ ٣٢٢
أوراق القبض	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
قيمة الانخفاض فى العملاء وأوراق القبض	(٣٥٥ ٠٠٠)	--
الإجمالى	٦ ٦٧٤ ٦١٩	٤ ٤٩٧ ٣٢٢

٧. **المدينون والأرصدة المدينة الأخرى**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
	جنيه	جنيه
ايرادات مستحقة	٥٠ ٥٧٩	٥٠ ٥٧٩
مصروفات مدفوعا مقدماً(*)	--	٦ ٩٠٥
تامينات لدي الغير (**)	٢٤ ٧٥٠	٢٤ ٧٥٠
ضرائب خصم من المنبع	٤٧ ٢٩٦	٣٨ ٢٠٥
موردين دفعات مقدمة	٢٨٢	٢٨٢
شركة TE DATA	٥	--
الإجمالى	١٢٢ ٩١٢	١٢٠ ٧٢١

مصروفات مدفوعة مقدما (*)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنيه
رسوم واشتراكات	--	٦ ٩٠٥
الإجمالى	--	٦ ٩٠٥

تأمينات لدى الغير (**)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنيه
تأمين شقة المعادى	٢٤ ٧٥٠	٢٤ ٧٥٠
الإجمالى	٢٤ ٧٥٠	٢٤ ٧٥٠

٨. **نقدية لدي البنوك والصندوق**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنيه
بنوك حسابات جارية	١٦٠ ٤٠٦	٣٢ ٩٤٠
نقدية بالصندوق	٤ ٩٤٩	٤ ٠٤٨
الإجمالى	١٦٥ ٣٥٥	٣٦ ٩٨٨

٩. **رأس المـــال**

بلغ رأس المال المرخص به ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه" فقط سبعون مليون جنيهاً مصرياً لاغير" .
بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٩,٩٢٤,٠٢٨ جنيه " فقط تسعة مليون وتسعمائه واربعة وعشرون الف وثمانيه وعشرون جنيها مصريا لا غير " موزعه كالتالى :-

اسم المساهم	عدد الاسهم	نسبة عدد الاسهم المملوكة
ا / محمد على فرج باز	٤٠٥ ٠٠٠	%١٥,٤٩
ا / ساره محمد جمال الدين ثابت	٢٢ ٢٧٠	%٠,٢٢
ا / محمود على فرج باز	٢٥ ٢٧٠	%٠,٢٢٠
مساهمون اخرون	٩ ٤٧١ ٤٨٨	%٨٤,٠٧
الإجمالى	٩ ٩٢٤ ٠٢٨	%١٠٠

١٠. **الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه	٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنيه
مصروفات مستحقة (*)	١٧٩ ٣٥٣	١٦٩ ٨٠٦
أرامكس	٣ ٥٩٦	٣ ٥٩٦
ضريبة القيمة المضافة	٢ ٢٥١	١٨ ٥٥٢
ضرائب كسب العمل	٣٢ ٦٥٧	٨ ٨٥٠
ضرائب ارباح تجارية	١٥ ٦٦٩	١١ ٨٨٩
هيئة التأمينات الإجتماعية	١٥ ٩٦٢	١٦ ٥٦٢
شركة مصر لنشر المعلومات	٦ ٧٥٩	٣ ٠٥٦
شركة TE DATA	--	١٥ ٧٤٣
ضرائب الدخل عام ٢٠٠٩	٣٦ ٠٥١	٣٦ ٠٥١
المساهمة التكافلية	١٩ ٦٨٢	٤ ٠٣٤
ضريبة الدخل ٢٠٢٠	٢٣٤ ٧٨٩	--
الاجمالى	٩٤٦ ٧٦٩	٢٨٨ ١٣٩

المصروفات المستحقة(*)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
	جنيه	جنيه
أتعاب مهنية	٢٧ ٥٠٠	٢٧ ٥٠٠
مرتبات	١٥١ ٨٥٣	١٤٢ ٣٠٦
الإجمالى	١٧٩ ٣٥٣	١٦٩ ٨٠٦

١١. موردين وأوراق الدفع

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
	جنيه	جنيه
موردين	٣١٠ ١٠٨	٣١٣ ٢٦٤
أوراق الدفع	٣٧٨ ٥١٠	٣٨١ ٤١٩
الاجمالى	٦٨٨ ٦١٨	٦٩٤ ٦٨٣

١٢. جارى المساهمين

يتمثل الرصيد البالغ قدره ٦٠٤ ٤٥٧ ٧ جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ٦٠٣ ١٣٧ ٧ جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ فى المبالغ المسددة من أحد المساهمين (محمد على فرج باز) لسداد بعض الالتزمات التى تخص الشركة

١٣. المصروفات العمومية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
	جنيه	جنيه
أجور ومرتبات وما فى حكمها	٤٥٢ ٩٠٣	٣٥٨ ٥٧٢
اشتراكات ورسوم	٣٨ ٢٨٦	٧٤ ٣٣١
التأمينات الإجتماعية	١٤ ٤٠٠	١٤ ٤٠٠
اتعاب مهنية	٢٧ ٥٠٠	٢٧ ٥٠٠
إيجـــــار	٣٣٦ ٥٧٠	٣١٣ ٤٢٨
تليفونـات وكهرباء	٢٠ ٦٠٣	٣٣ ١١٩
نت	٢٧ ٦١٨	٣٠ ١٩٧
مصروفات شحن	--	٦٢١
م متنوعة	٢٥ ٢٠٥	٤٣ ٥٧٩
انتقـالات ومصروفات سفر	١٠٦ ٩٢٦	١٣٨ ٨٦١
بـوفيـــه وضيافة	٣٩ ٨٦٤	٣٤ ٩٥٢
اتحاد ملاك	٦٣ ٧٧٨	--
مصروفات وعمولات بنكية	٣ ٧٠٨	٣ ٣٩٥
ادوات مكتبية ومطبوعات	٣ ٢٧٦	٤ ١٠٠
مساهمة تكافلية	١٥ ٦٤٨	--
صيانة	--	٣ ١٥٠
الإجمالى	١ ١٧٦ ٢٨٥	١ ٠٨٠ ٢٠٥

١٤. الموقف الضريبى

تحسب الضرائب المستحقة على الشركة وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات السارية فى مصر، ويتم تكوين مخصص للإلتزامات الضريبية بعد إجراء الدراسة اللازمة وذلك فى ضوء المطالبات الضريبية.

تتضمن ضريبة الدخل التى يتم إحتسابها على الأرباح المحققة للشركة على كل من الضريبة الحالية (المحتسبة طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها فى هذا الشأن وإستخدام الضريبة السارية فى تاريخ إعداد القوائم المالية) والضريبة المؤجلة ويتم إثبات ضريبة الدخل المستحقة مباشرة بقائمة الدخل ويتم إثبات ضرائب الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية مباشرة ضمن حقوق الملكية.

الضريبة المؤجلة هى الضريبة الناشئة عن وجود بعض الفروق المؤقتة الناتجة عن إختلاف الفترة الزمنية التى يتم الإعتراف بقيمة الأصول والإلتزامات بين كل من القواعد الضريبية المعمول بها وبين الأسس المحاسبية التى يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لها، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بإستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد القوائم المالية فى الأصول والإلتزامات الضريبية ويتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة كأصل للشركة عندما يكون هناك إحتمال قوى بإمكانية إستخدام هذا الأصل لتخفيض الضرائب المستحقة على الشركة خلال السنوات المستقبلية ويتم تخفيض

الضريبة المؤجلة المثبتة كأصل للشركة بقيمة الجزء الذى لن تتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

ويتلخص الموقف الضريبى حتى تاريخه فى الأتى:

ضريبة شركات الأموال والقيم المنقولة وأرباح الشركات الإعتبارية

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية المعتمدة من المستشار الضريبي فى المواعيد القانونية وتقوم بسداد الضريبة المستحقة عليها .
- لم يتم فحص الشركة بعد .

ضريبة القيمة المضافة

- تقوم الشركة بتقديم إقرارات القيمة المضافة فى الميعاد القانوني و سداد الضريبة المستحقة .
- لم يتم فحص الشركة بعد.

ضريبة كسب العمل

- لم يتم فحص الشركة بعد .

١٥. نصيب السهم من صافى الربح العام

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
	جنيه	جنيه
صافى ربح العام	١ ١٦٣ ٦٥٢	٤١٨ ٥٦٦
متوسط عدد الأسهم خلال العام	٩ ٩٢٤ ٠٢٨	٩ ٩٢٤ ٠٢٨
نصيب السهم من ربح العام	.١١٧	.٠٤٢

١٦. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية فى أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والعملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى والموردين وأوراق الدفع والدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى وبنوك سحب على المكشوف والمستحق من وللأطراف ذوى العلاقة، وقد تم تقييم تلك الأدوات المالية وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة فى الإيضاح رقم (٧)، والقيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية تمثل تقدير معقول لقيمتها العادلة.

خطر تقلبات أسعار الصرف

يتمثل خطر تقلبات أسعار صرف العملات الاجنبية فى التغيرات فى سعر صرف العملات الأجنبية والذى يؤثر على المقبوضات والمدفوعات بالعملات الأجنبية، وكذلك تقييم الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وحيث أن الشركة تقوم بالإحتفاظ بقدر مناسب من أرصدتها النقدية بالعملات الأجنبية لتقليل هذا الخطر إلى الحد الأدنى– فإن الشركة لا تواجه مخاطر لتقلبات أسعار الصرف.

١٧. الأحداث الهامة خلال السنة المالية

فى بداية عام ٢٠٢٠ حدث انتشار فيرس كورونا المستجد (كوفيد – ١٩) وتفشيه فى كثير من دول العالم ومنها مصر جاء من دولة الصين (والتى تعد من أقوي إقتصاديات العالم، وتعتبر المنتج والمصدر الرئيسي لأغلب دول العالم) تسبب فى إضطرابات للأنشطة الأقتصادية والأعمال ، كما قد يؤثر على عمليات التبادل التجاري بين الدول وكذا عمليات النقل سواء البحري أو البري أو الجوي.

إن استمرار انتشار الفيروس المستجد وإتخاذ بعض الدول إجراءات إحترازية مشددة وعلى رأسها مصر تتضمن وقف حركة النقل منها وإليها وبالتالى إيقاف أغلب أنواع التبادل التجاري مما قد يترتب عليه توقف فى بعض الأنشطة لبعض المنشأت لاعتمادها على منتجات مستوردة من الصين ، الامر الذي ترتب عليه حدوث أثار إقتصادية على العديد من الأنشطة المختلفة فى مصر والعالم واحتمالية حدوث خسائر لتلك الأنشطة ربما قد تؤدي الى إعادة النظر فى فرض الاستمرارية فى المدي القصير.

إن الإدارة والمسئولين عن الحوكمة سيستمرون فى مراقبة الوضح محليا وعالميا لتزويد المساهمين وأصحاب المصالح بالتطورات ، وفى حال حدوث أي تغيرات جوهرية فى الظروف الحالية وسيتم تقديم إفصاحات إضافية أو تعديلات فى القوائم المالية للفترات المالية اللاحقة خلال العام المالى ٢٠٢١.

المدير المالى | **العضو المنتدب** | **رئيس مجلس الادارة**

المؤشر للمرجعيات وتشر المعلومات